برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٣ - ١٩٩٩/٥/١٤

تقارير التقييم

التقييم الختامي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - مالي ٥٨٠٤

المساعدات الغذائية الممتدة للاجئين من مالي، العائدين، والنازحين، والمتضررين من النزاع في شمالي مالي

تاريخ إجازة العملية	١٩٩٧/٣/٢٦
تاريخ التوقيع على خطة العمليات	١٩٩٧/٧/٢
تاريخ التوزيع الأول	ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧
مدة العملية	١٨ شهرا
تاريخ انتهاء العملية رسميا	يونيو/حزيران ١٩٩٩
تاريخ التقييم	نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨
تكوين البعثة	منظمة الأغذية والزراعة/ البرنامج[١]

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	١٤ ٠٠٠ ٦١٠
مجموع تكاليف الأغذية:	٦ ٤٠١ ٤٠٦

كان الدولار الواحد يعادل ٥٦٠ فرنكا أفريقيا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨.

(١) كانت البعثة مكونة من خبير اقتصادي (رئيسا للبعثة - **منظمة الأغذية والزراعة**)، ومن أخصائي في الأمن الغذائي (**منظمة الأغذية والزراعة**)، ومن أخصائي اجتماعي (خبير استشاري، **منظمة الأغذية والزراعة**) ومن أخصائي في النقل والإمداد (**برنامج الأغذية العالمي**). التقرير الكامل متوافر عند الطلب باللغة الفرنسية.

الموجز

خصصت الموارد المالية أساسا لعمليات الإنعاش والتنمية. ولم يبدأ صرف المعونة المباشرة المقررة للعائدين إلا بفضل الموارد التي كانت مخصصة للمشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع) ولم تستخدم. وعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - مالي ٥٨٠٤ ما هي في نهاية الأمر، سوى تمديد لمشروع التنمية الريفية - مالي ٢٢٣٤ (التوسع الرابع). ويبدو واضحا، عند المقارنة بينهما، التحسن الملحوظ في مجال إدارة المعونة الغذائية وتوجيهها نحو أهدافها. واستجابة الأعمال المنفذة لطلبات البعثة، ولأهداف **البرنامج** الإنمائية الأساسية. كما أنها لبت مشكلات الأمن الغذائي، وساعدت على تنمية طاقات الموارد الطبيعية، وإقامة البنيات الأساسية الإنتاجية والاجتماعية بما يكفل استدامة التنمية الإقليمية. إلا أن تعدد طلبات المعونة أدى إلى تشتت الأنشطة بطريقة تجاوزت قدرات الأطر الفنية وحدت بشكل خطير من إمكانية البرمجة ورصد العمليات.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/99/3/2

7 April 1999

ORIGINAL: FRENCH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمي:	A. Wilkinson	رقم الهاتف: 066513-2029
المسؤول عن عمليات:@	S. Green	رقم الهاتف: 066513-2032

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤ وإطار أنشطتها

منشأ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤، وأهدافها

١- كان شمال مالي، في مستهل عقد التسعينات، مسرحا لمواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والفئات المتمردة. وأدت هذه المعارك إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان المدنيين. ويقدر عدد من هاجر من سكان مالي إلى موريتانيا، والجزائر، والنيجر، وبوركينا فاسو بنحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى هؤلاء اللاجئين نزح حوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص أخر، سواء من الرحل أو من سكان الحضر بسبب المعارك وانعدام الأمن. كما أن هناك مجموعة أخرى يقدر عدد أفرادها بنحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص، تضرروا من النزاع دون التمكن من الهرب في الوقت الذي أصيبت فيه ممتلكاتهم الإنتاجية وأصولهم المادية بأضرار جسيمة أو دمرت تماما.

٢- أعد **البرنامج** مشروعا إقليميا للإغاثة الممتدة للاجئين من مالي، العائدين، والنازحين، والذين تأثروا من النزاع في شمالي مالي (عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤). وكان هدفها الشامل هو تيسير عودة اللاجئين، وإعادة استقرار النازحين في مناطقهم الأصلية واندماجهم من جديد فيها (موبتى، جاو/ كيدال، تمبكتو). وكانت الأهداف العاجلة تتلخص في: (١) تلبية الاحتياجات الغذائية على المدى القصير للعائدين خلال فترة إعادة توطينهم؛ (٢) تحسين ظروف الأمن الغذائي في مناطق إعادة التوطين بفضل الأنشطة الجماعية – " الغذاء مقابل العمل"، وتنمية القدرات – "الغذاء مقابل التدريب"؛ (٣) زيادة كميات الأغذية المخصصة لأشد الأفراد ضعفا الذين يقيمون في مناطق تعانى بالفعل من العجز الغذائي الهيكلي الذين، لم ينتفعوا من عمليات التوزيع المجانية من المخزون القطري للأمن الغذائي على الرغم من عدم قدرتهم على الاشتراك في برامج العمل مقابل الغذاء.

الأمن الغذائي والتغذية

٣- اتضح خلال السنوات الأخيرة أنه ما لم يطرأ أي عارض مناخي جسيم، فإن مالي تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية. وتتكون هذه المواد أساسا من الحبوب التي تمثل ٩٠ في المائة من الحصة الغذائية. ومع الرغم من البدء من جديد في إنتاج محاصيل من الحبوب تعتبر متوازنة بصفة شاملة، إلا أنه ما زالت هناك بعض المشكلات الرئيسية التي لم تجد حلا. وترتبط أسباب انعدام الأمن الغذائي بصفة عامة بالفقر المدقع، وبالركود الاقتصادي، وبتأثر أنظمة الإنتاج بشكل كبير بالتقلبات المناخية غير المتوقعة.

٤- ويتمثل انعدام الأمن الغذائي بصفة خاصة في: (١) انتشار سوء التغذية، لاسيما بين المجموعات المعرضة للمخاطر؛ (٢) استمرار بعض المناطق الزراعية في حالة من العجز الغذائي الدائم، بالإضافة إلى مناطق أخرى ذات أوضاع غير مستقرة ينتشر العجز الغذائي فيها بشكل مزمن، وبخاصة المناطق الشمالية؛ (٣) الصعوبات الضخمة في تصريف الفوائض القابلة للتسويق؛ (٤) عدم تحقيق أي تقدم ملحوظ في تنويع الوجبات الغذائية، باستثناء المجموعات الحضرية المميزة والمناطق الريفية المصدرة بصفة منتظمة للمواد الغذائية.

٥- وتضم المناطق الشمالية من بين سكانها مزارعين يمارسون الزراعة المطرية، وآخرين يزرعون الأراضي المروية وأراضي دنى – المياه غير المندمجين في المشروعات الكبيرة التي تم توجيهها وتنظيمها، ورعاة، ومزارعين

داعاة ممن يعتبرون بدرجة أو بأخرى من أكثر الفئات ضعفا، ويعيشون بشكل منتظم في ظروف ينعدم فيها الأمن الغذائي.

الإطار الاجتماعي

٦- لا شك أن عدم استقرار ظروف المعيشة في شمالي مالي الذي يزداد حدة بسبب النمو السكاني المطرد، وموجات الجفاف المتكررة (١٩٧٢ – ١٩٩٤)، بالإضافة إلى بعد هذه المناطق عن مراكز اتخاذ القرار المركزية، من الأسباب التي تفسر تفجر النزاع المسلح في عام ١٩٩٠. كما ترجع أسباب هذا التمرد إلى اعتراض الشباب على مجتمع الطوارق التقليدي بترتيبه الطبقي الصارم، وإلى الشعور بأن مناطق الشمال مهمّشة سياسيا ومهملة من الناحية الإنمائية.

٧- وتعتبر مناطق الشمال قاحلة (لا تعتبر موبتي من "الشمال")، وإن كانت اثنتان من هذه المناطق (تمبكتو وغاو) يخترقهما نهر النيجر الذي يتيح واديه إمكانيات ضخمة لتكثيف الأنظمة الرعوية والزراعية وتوفير الأمان لها. وتعتمد أنظمة الإنتاج الفلاحي في الشمال على الزراعة (الأرز، والأعلاف، وزراعة الخضر)، وعلى تربية الماشية وصيد الأسمك، وترتكز بصفة عامة في منطقتين بيئيتين زراعيتين منفصلتين: المنطقة المغمورة بطول المحور النهري (وادي النيجر حتى موبتى) حيث تتركز أيضا غالبية السكان والزراعة، والمنطقة التي انكشفت عنها المياه وترويها الأمطار الموسمية، وتعتبر أفضل منطقة لتربية الماشية.

تقييم التنفيذ: الملاحظات والنتائج

تقدير عام

٨- تشمل عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤ مناطق الشمال الثلاث، وموبتي الواقعة في مالي، وخصصت مواردها أساسا)٨٤ في المائة) لعمليات الإنعاش والتنمية، نظرا لانخفاض الجزء المخصص كمساعدة مباشرة للعائدين، نظرا للعودة المسبقة للعديد من اللاجئين دون حاجة إلى أي حافز[1]. وبالتالي يمكن اعتبار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤ امتداد المشروع التنمية الريفية السابق مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع)، الذي كان يركز أنشطته في هذه المناطق. واستغل تنفيذ عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لتعظيم فعالية المعونة الغذائية في تنمية هذه المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، عن طريق اتباع وسائل لضمان تحقيق المشاركة في التسيير بين الطرف الحكومي (**الإدارة القطرية لمشروعات البرنامج**، تحت رعاية وزارة التنمية الريفية والمياه) وبين مكتب **البرنامج** في مالي. وقد أسفرت الجهود المبذولة من أجل اختيار الأنشطة والمستفيدين بطريقة أفضل، ولتحسين رصد الأنشطة عن نتائج ملحوظة. وتمثلت هذه التحسينات بصفة خاصة في تحقيق لامركزية وحدات **البرنامج** الإقليمية وزيادة مسئولياتها في برمجة الموارد وإدارتها، وفي الأخذ بأسلوب جديد لحساب الحصص الغذائية بما يتفق مع حجم الأعمال المنجزة، وفي تحديد المشروعات الصغيرة المعانة بصورة منتظمة، وفي المتابعة الدقيقة لنقل الأغذية حتى مواقع استخدام المعونة الغذائية. ولم يتحقق هذا التقدم الملحوظ إلا بفضل الموارد البشرية والمادية المتاحة في إطار عملية للإغاثة

[1] لم توزع سوى نسبة مقدارها ٧٠ في المائة من المخصصات المقررة لإعادة التوطين. إلا أن عودة اللاجئين إلى الوطن وترتيبات استقرارهم فيه تطلبت مساعدات قدمها **البرنامج** فيما سبق في إطار المشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الثالث) – " التنمية الريفية "(تم توزيع ٥٥١ ١ طنا من الأغذية).

الممتدة والإنعاش، مما أتاح تعزيز إدارة وتنظيم العمليات، بالإضافة إلى أنشطة الإمداد والنقل. ومن المفترض أن تظهر آثار هذه التحسينات، بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية، عند بدء تنفيذ البرنامج القطري الذي وردت العديد من مكوناته في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤.

٩- وتمثل أنشطة الإنعاش والتنمية المنجزة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، الجزء الأساسي من المعونة المقدمة (مساحات مروية في القرى، والسدود، والآبار، وإعادة التشجير، وتثبيت الكثبان، ومناطق لزراعة الخضر)، كما أنها تلبي متطلبات البعثة وتفي بالأهداف الجوهرية لأنشطة **البرنامج** الإنمائية. وتهدف هذه الأنشطة بصفة عامة إلى إيجاد حل لمشكلات الأمن الغذائي الأسري عن طريق تطوير طاقات الموارد الطبيعية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي؛ كما تعتبر مكملة للجهود المبذولة في حالات الطوارئ نتيجة الربط بين الإنعاش والتنمية، وتتيح إقامة البنى الأساسية الإنتاجية والاجتماعية التي تضمن للتنمية الإقليمية عنصر الاستدامة.

١٠- بالرغم من انحصارها في حدود ضيقة نسبيا، إلا أن المساندة المقدمة لتنمية الموارد البشرية عن طريق التشجيع على التدريب، ومراعاة الدقة في توجيه المساعدات إلى المجموعات الضعيفة، تعتبر في حد ذاتها استخداما له ما يبرره للمعونة الغذائية في إطار مؤشرات اجتماعية مثيرة للقلق وارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي.

١١- تزداد فعالية المعونة الغذائية إذا ما تم استخدامها في إطار مشروعات تتمتع بالموارد المالية وبالمساعدة الفنية، وقد أجريت دراسات منتظمة لربط المعونة الغذائية بمثل هذه المشروعات. وعلى الرغم من النتائج التي تم إحرازها، إلا أن نسبة الموارد المخصصة للعمليات التي تعرف باسم " المبادرات الأساسية" – والتي لا تتمتع بتوجيه فني دقيق، ما زالت مرتفعة نسبيا إذ تبلغ نحو ٣٥ في المائة وتتمثل في سلسلة متعددة من الطلبات التي تصعب دراستها ومتابعتها بصورة سليمة. وإجمالا، فبالرغم من الجهود التنظيمية المبذولة، مازال التشتت سمة أنشطة الغذاء مقابل العمل، كما أن أسلوب **البرنامج** في توجيه وتنظيم **الإدارة القطرية لمشروعات البرنامج** هو مجرد أسلوب تفاعلي بدلا من أن يكون أسلوبا ناشطا تجاه الأعمال المطلوب إداراتها. ولا يساعد ذلك على البرمجة والتفكير الضروريين لوضع استراتيجية العمل التي يحتاجها أي قطاع نشط، فضلا عن أنه يضعف من موقف **البرنامج** بصفته جهة فاعلة وشريكا في إدارة عمليات التنمية.

ملاءمة الأهداف والنتائج المحققة

الأهداف الشاملة

١٢- طبقا لطريقة تصميمها، كانت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش تركز بطريقة مميزة على مواقع إعادة توطين العائدين إلى الوطن (وكان من الضروري أن يمثل اللاجئون السابقون ٥٠ في المائة من جميع المستفيدين من أنشطة الغذاء مقابل العمل). ولكن لم يكن لدى المسئولين عن إدارة وتنظيم المشروع سجلات تتيح التمييز بين المستفيدين تبعا لوضعهم كلاجئين سابقين، ولكن يبدو واضحا أن نسبة العائدين إلى الوطن كانت دون التوقعات ويرجع السبب في ذلك إلى القدرة الاستيعابية المحدودة لمواقع إعادة التوطين. ومن جهة أخرى، لم يكن من المستطاع، في الفترة التي أعقبت النزاع، تركيز المعونة على فئة واحدة من السكان، فضلا عن أن النهج المتبع، والذي له ما يبرره كان يقضي بالمساهمة في التنمية الإقليمية كأساس للتصالح والاندماج.

١٣- وكانت العملية تقضي بتخصيص ٥٣ في المائة من الأغذية لأنشطة الغذاء مقابل العمل. وتم تجاوز أهداف هذا التوزيع بنسبة كبيرة بالتناسب مع مدة المشروع (انظر الجدول المرفق). إلا أن الأهمية النسبية التي أولتها عملية

الإغاثة الممتدة والإنعاش للأنشطة الإنمائية، كانت تلبية للظروف أكثر من كونها اختيارا مبيتا. فالواقع أنه عند بدء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في شهر ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٧، كان جزء كبير من حركة العودة إلى الوطن قد انتهى بالفعل. ونتيجة لذلك، توافرت كميات كبيرة من الأغذية للشق الإنمائي لفترة قصيرة نسبيا توازى فترة أية عملية طارئة. وقد بذلت جهود كبيرة لتوضيح وتحسين إجراءات تحديد المشروعات الصغيرة، ولتنظيم وإدارة العمليات، بصفة عامة. إلا أن استخدام كميات ضخمة من المواد الغذائية المتوافرة على فترة قصيرة ترتب عليه عدم إمكان تخطيط الأنشطة وصعوبة الرصد.

١٤- وكان الهدف الأساسي من الشق الإنمائي (ويشمل الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب) هو تحسين ظروف الأمن الغذائي في مناطق إعادة التوطين عن طريق تيسير أنشطة الإنتاج الزراعي والأنشطة المتصلة بتربية الماشية. إلا أن وثيقة المشروع لم تحدد الأهداف والأنشطة المتعلقة بذلك بالقدر الكافي مما فتح الباب أمام سلسلة من الأنشطة الأخرى منها: التعليم، والرعاية الصحية للمجتمعات المحلية، والمياه والري، والأنشطة المولدة للدخل، والبيئة، وتربية الماشية. وكان من نتيجة تعدد الأهداف، أن تم توزيع حصص ضئيلة للغاية على مختلف الأنشطة، وهي سمة المشروعات متعددة الأهداف. وكان من نتيجة هذه البعثرة أن أصبح من الصعب تخطيط الأنشطة وبرمجتها على الرغم من أهميتهما القصوى لضمان قدر أكبر من الفعالية. وهكذا أدت بعثرة الأنشطة وتنوعها إلى جعل تسيير عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش أكثر ثقلا، وزادت من صعوبة أعمال الرصد، ومن تكلفة النقل والإمداد.

الإنتاج الزراعي

١٥- كانت أهم المجالات التي استخدمت فيها مشروعات الغذاء مقابل العمل، أعمال البناء وإصلاح مرافق توليد المياه المخصصة للزراعة. وتمثلت غالبية الأعمال في مشروعات للري خاضعة أو شبه خاضعة للإشراف، تهدف إلى تنمية استغلال النهر والوادي الداخلي)مساحات مروية في القرى، استغلال البرك والبحيرات). ولدعم هذه الأعمال كانت أنشطة الغذاء مقابل العمل تقدم عادة في إطار مشروعات تتمتع بمساندة خارجية مما يضمن إدارتها وتنظيمها بطريقة فنية ملائمة. ومن أهم الفوائد التي تحققت، زيادة غلة الإنتاج الغذائي (الأرز بصفة خاصة)، وتأمين الإمدادات الغذائية (الإنتاج المخصص أساسا للاستهلاك) وتمثلت المجموعة الثانية من الأعمال المنجزة في تنظيم استغلال المنخفضات والسدود عن طريق إصلاح الخزانات أو السدود المقامة في مناطق بعيدة عن النهر. وقد أتاحت هذه الأعمال البدء في إنتاج محاصيل غذائية مخصصة للاستهلاك، مما كان متعذرا في الماضي أو غير مضمون النتائج. وتعتبر هذه الأعمال، في نظر السكان المستفيدين، استثمارات أساسية لتحسين أمنهم الغذائي. كما أنها تساهم في استقرار السكان في مواقع معينة دون تمتعهم إلا بقدر ضئيل من التنظيم الذي يحتاجونه.

١٦- وأتاحت الزيارات الميدانية والتحدث مع المستفيدين وممثليهم التعرف على المشكلات التي يصادفونها بصفة عامة: (١) حاجة مرافق الري الزراعي إلى دعم فني تصبح الاستثمارات بدونه غير مضمونة النتائج؛ (٢) عدم مراعاة توافر مقومات الاستدامة الاقتصادية للاستثمارات عند اختيار المشروعات الصغيرة أو عدم مراعاة هذا الجانب بالقدر الكافي؛ (٣) ضرورة ضمان مساندة فنية إضافية لبعض السكان، ولا سيما لهؤلاء الذين هم في مرحلة الاستقرار، لأن تقنيات الزرع غير معروفة أو مطبقة بشكل غير ملائم.

البيئة

١٧- ساندت مشروعات الغذاء مقابل العمل أنشطة إعادة التشجير، والتثبيت البيولوجي والآلي للكثبان، وبناء الحواجز الحجرية. وتلبى كلها الأهداف المنشودة من حماية الأراضي القابلة للزراعة وإحياء التربة. وهذه الأنشطة البيئية التي تتأكد فعاليتها إذا ما تم تنفيذها على نحو طيب، تعتبر حيوية للتنمية المستمرة للمناطق الشمالية حيث يعتبر التصحر وتدهور التربة من العقبات الرئيسية على طريق التنمية. إلا أن مساندة مشروعات الغذاء مقابل العمل لهذا الميدان كانت مجزءة نسبيا مما حدّ من آثارها. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتأكد على الدوام فعالية بعض العمليات لافتقارها إلى المساندة الفنية. أما فيما يتعلق بأنشطة إعادة التشجير، فلم تكن السلالات التي وقع عليها الاختيار تتفق على الدوام مع متطلبات التربة واحتياجات السكان. كما أن استغلال المساحات التي أعيد تشجيرها كثيرا ما كان يعوزه التحديد.

تربية الماشية

١٨- تعتبر تربية الماشية النشاط الرئيسي في المناطق التي شملتها عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، كما كان الرعي هو أسلوب حياة غالبية اللاجئين قبل هجرتهم. وقد أدى تدهور المراعي بسبب موجات الجفاف المتتالية وبسبب الرعي المفرط، إلى الانتقال من حالة الترحل إلى التوطن. وتعتبر الأنشطة التي قد تساعد على إعادة تنشيط الرعي محدودة للغاية. ومن بين الأنشطة التي تتمتع بالمساندة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، إحياء المراعي (غرز الشتل أو بذر البراعم على طول النهر)، وبناء زرائب للتطعيم، والمجازر، وحفر الآبار المخصصة لأنشطة الرعي. وعلى الرغم من الآثار الكبيرة التي يحتمل أن تترتب علي هذه الأنشطة، ولا سيما تلك المتعلقة بإعادة التشتيل، كانت العمليات المنفذة محدودة النطاق بسبب الأولوية التي منحها السكان للأنشطة المرتبطة بالتحول من حالة الترحال إلى الاستقرار، ولصعوبة تعبئة السكان الرعويين تقليديا لصالح الأنشطة الجماعية.

البنيات الأساسية الاجتماعية

١٩- أنجز حجم كبير من الأنشطة في هذا القطاع بالمشاركة مع **مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين** في إطار عمليات إصلاح المواقع المخصصة لإعادة التوطين. ولكي تتوافر لهذه المواقع مقومات الاستمرار كان من الضروري أن تزود بمصدر للمياه، وبمركز صحي، ومدرسة. وقد استوعبت بالذات أنشطة حفر الآبار وإصلاحها الموارد المخصصة لأنشطة الغذاء مقابل العمل. وقد تم بهذه الطريقة تجهيز نحو ٢٠٠ موقع. واصطدمت أعمال التنفيذ بمشكلات تقنية ترجع إلى طبيعة الأرض الوعرة، وإلى الافتقار إلى البنيات الأساسية، وإلى قدرات الشركاء المنفذين المحدودة.

دور المعونة الغذائية

المعونة الغذائية ومشروعات الغذاء مقابل العمل

٢٠- من الواضح أن المعونة الغذائية تقوم بدور محفِّز وميِّسر ولا سيما في الأعمال التي تتطلب يدا عاملة مكثفة مثل مرافق المياه المخصصة للزراعة لاسيما في المشروعات التي لا تنتفع بأية معونة خارجية أو بقدر ضئيل منها. وتعتبر المعونة لغذائية في الأعمال الاستثمارية سنداً يصعب بدونه تعبئة المجتمع المحلي. وتبلغ قيمة الوجبة الغذائية الأسرية، في المناطق الريفية، نحو ٦٥٠ فرنكا إفريقيا في المتوسط، وتمثل ٦٥ في المائة من الأجر اليومي لعامل زراعي

موسمي. ونظرا لضعف فرص العمل المتاحة ولندرة إمكانيات العمل في المناطق التي يشملها المشروع، تعتبر معونة **البرنامج** دخلا إضافيا ملحوظا للسكان المستفيدين من المشروع.

٢١- ويعتمد حساب عدد الحصص الغذائية المقرر توزيعها على معايير فنية للعمل تتفق مع كل نوع من أنواع الأنشطة، ولكنها لا ترتبط بعدد المشاركين. ويكون تنظيم عملية التوزيع من مسئولية المجتمعات المحلية وحدها. ومن المتعذر تماما توضيح العلاقة بين كميات الأغذية الموزعة والعمل الذي ينجزه كل مستفيد، بدون متابعة ومسح محددد في هذا الشأن. ونظرا لأن بعض المجتمعات المحلية فضلت إشراك أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع، فمن الصعب، بصفة عامة، تقييم الآثار التغذوية والدخل الإضافي الفردي الذي تحققه الأغذية. والجدير بالذكر أن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بدأ تنفيذها في أعقاب الموسم الزراعي لعامي ١٩٩٧/١٩٩٨، الذي كان أسوأ المواسم وأثر بشكل قاس على عدد كبير من سكان المناطق التي يشملها المشروع. وفي هذه الظروف، كانت المعونة الغذائية في نظر المستفيدين من أنشطة الغذاء مقابل العمل، بمثابة مساهمة هامة في تحسين أمنهم الغذائي في المدى القصير.

المعونة الغذائية ومشروعات الغذاء مقابل التدريب

٢٢- لم تتضمن وثيقة المشروع أية إشارة إلى أنشطة التدريب، كما أنها لم تشر بشكل محدد إلى أية استراتيجية للأعمال في هذا الشأن. ولم يوزع سوى ١١٤ طنا من الأغذية لحساب مشروعات الغذاء مقابل التدريب، أي ١,٥ في المائة من مجموع الأغذية الموزعة. وقد تم دعم أعمال التدريب في ميادين محو الأمية، والصحة، والإصحاح، والزراعة. وكانت المرأة هي المستفيد الوحيد تقريبا منها. ولا تتوافر عادة لأعمال التدريب أية وسائل مصاحبة وبالتالي تلعب المعونة الغذائية دورا محفزا له أهميته. وقد تم أيضا دعم "اللقاءات فيما بين المجتمعات المحلية" في إطار مشروعات الغذاء مقابل التدريب. وكان الهدف من هذه اللقاءات التي نظمتها **مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين** هو تيسير الحوار من أجل إشاعة السلام. وقد تقرر عدم دعم مثل هذه اللقاءات مستقبلا حيث أن حجمها يتجاوز موارد العملية فضلا عن أنها لا تدخل ضمن اختصاصاتها.

المعونة الغذائية وتوزيع الأغذية بالمجان

٢٣- كان الهدف من هذا الشق هو ضمان توافر الإمكانيات الغذائية لأشد الأفراد ضعفا المقيمين في مناطق ذات عجز غذائي هيكلي، فيما بين حصادين، والذين بالرغم من عدم قدرتهم على الاشتراك في مشروعات الغذاء مقابل العمل، لم يستفيدوا من عمليات التوزيع العامة من المخزون القطري للأمن الغذائي. ولم يوزع من الكمية المخصصة لهذا الشق والتي بلغت ١ ٠٠٠ طن سوى ١٨ في المائة فقط. وقد يكون من بين أسباب ضعف هذه النسبة، الافتقار لتعريف واضح للمجموعات المستفيدة. فضلا عن أنه اتضح، عند التطبيق العملي، صعوبة تنفيذ الهدف المحدد في وثيقة المشروع، دون أن تزدوج هذه الأعمال مع آلية قائمة بالفعل ومعترف بفعاليتها تقضي، وفقا للحالات، بإجراء توزيع بالمجان (في حالات نادرة وفي الحالات القصوى) أو بالبيع بأسعار مدعومة.

٢٤- مع استمرار التركيز على المجموعات الضعيفة، استخدم هذا الشق لتلبية عدد من الطلبات المتنوعة والمخصصة: كالمقاصف المدرسية)وجبات غذائية كاملة أو تكميلية)، وتوفير الأغذية لملاجئ الأيتام ولمراكز المعوقين، واستكمال الوجبات الغذائية في المراكز التي يدعمها شركاء آخرون، ولعمليات الإغاثة. وتمثل المعونة الغذائية إسهاما غذائيا حيويا لهؤلاء المستفيدين. والواقع أنه في غالبية الحالات)المعوقون، وملاجئ الأيتام) لا يتوافر أي بديل آخر. ولا

تستوعب العمليات التي تتم في إطار هذا الشق سوى كميات ضئيلة يكون تأثيرها على المستفيدين في الأجل القصير ملحوظا.

المستفيدون

٢٥- ينتشر السكان المستفيدون من المشروع في مناطق الشمال الأربع والتي تمثل وحدها ثلثي مساحة البلاد وتتكون غالبية السكان من " السنغوي" (وهم أساسا مزارعون من " أهل النهر")، ومن الفولاني (مزارعون ورعاة ماشية)، ومن الطوارق والمغاربة (أساسا من الرعاة وغالبا من الرحل).

٢٦- لم تصادف الأنشطة التي يساندها المشروع مشكلات خاصة فيما يتعلق بتحديد المستفيدين، خاصة وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان تبدو إلى حد ما متجانسة نسبيا، وأن الخيار الذي تقرر يشمل المجتمعات المحلية في هذه المناطق، في مجموعها ولا يقتصر على اللاجئين السابقين بالرغم من تمتعهم بعناية خاصة. ويمثل النظام الجديد المستخدم لتوزيع الأغذية (يرجى الرجوع إلى الفقرات من ٣٢ إلى ٣٦) ضمانا أفضل للوصول إلى المستفيدين من المشروع. وقد تم إحصاء هؤلاء المستفيدين في كل مشروع ولكل نوع من أنواع النشاط، وفي كل منطقة من المناطق التي شملتها عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. (يرجى الرجوع إلى الجدول المرفق).

٢٧- ومما يجدر ذكره أن مشاركة المستفيدين في عملية إعداد الطلبات من أجل الحصول على المعونة الغذائية كانت مشاركة فعلية. وعلى الرغم من أن حركة الانضمام إلى جمعيات أو اتحادات لم تستكمل بعد إلا أنها أبدت نشاطا ملحوظا، وكثيرا ما كانت الطلبات تعد بواسطة المستفيدين أنفسهم. وأقتصر دور الهياكل التنظيمية في أغلب الحالات على مساعدتهم في مسعاهم. وتمثلت أجهزة اتخاذ القرار على مستوى المستفيدين في مجموعات ذات مصالح محددة: كالمجتمعات المحلية القروية والفئات (أشكال من التجمعات الأسرية تمثل القاعدة الاجتماعية والإقليمية لتنظيم السكان من الطوارق). ولم تتسم الأهداف الكمية المشار إليها في وثيقة المشروع والمتعلقة بالجزء المخصص بصفة محددة للنساء من المعونة، بقدر كاف من الواقعية نظرا لأن طبيعة الأعمال المنجزة لم تكن تتيح للمرأة سوى مشاركة محدودة.

٢٨- وتتفق المعايير المستخدمة لاختيار المشروعات، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة المستفيدين المالية، مع الاتجاه الرامي إلى تحقيق تملك السكان السليم للمرافق. كما يتم عادة احترام الإجراءات اللازمة لضمان الاستمرارية : فمن الضروري أن تجيء المبادرة من السكان أنفسهم وأن تتفق مع احتياجات المجتمع الفعلية؛ كما يجب أن تكون مشاركة المستفيدين فعلية، وأن تكون الموارد المقدمة مملوكة لهم بالفعل؛ مع ضرورة تحديد التزام السكان والترتيبات المتخذة بواسطتهم بشكل دقيق، من أجل ضمان صيانة المرافق مع توضيح الطرائق المتبعة لذلك.

دورة المشروع، الرصد والتقييم

٢٩- رغبة في تحقيق الشفافية وتحسين إدارة أنشطة المشروع، تم وضع إجراءات لانتقاء الطلبات، ومتابعة وتقييم المشروعات الصغيرة. وتحددت هذه الإجراءات بما يتفق ودورة المشروع واشتملت على المراحل التالية: (١) فرز الطلبات على ضوء معايير الانتقاء؛ (٢) بعثة مشتركة من **البرنامج والإدارة القطرية لمشروعات البرنامج** بالإضافة إلى الشريك المختص بالتنفيذ، لتحديد المشروع ؛ (٣) اعتماد المشروعات الصغيرة وتوقيع العقود؛ (٤) توريد الأغذية؛ (٥) بعثة مشتركة من **البرنامج والإدارة القطرية لمشروعات البرنامج**، للمتابعة؛ (٦) تقرير ختامي عن أنشطة الشريك المختص بالتنفيذ؛ (٧) بعثة تقييم مشتركة من **البرنامج والإدارة القطرية لمشروعات البرنامج**. وتعتبر هذه الإجراءات، نظرا لوضوحها وبساطتها، نموذجا لإدارة أنشطة الغذاء مقابل العمل. وتحدد مذكرة فنية عنوانها: "دليل عملي لاستخدام

شركاء **البرنامج**" الأساليب العامة لأنشطة **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. ومن بين المعايير الأساسية: عدم تقديم مساعدات للمشروعات الفردية، وإعطاء الأولوية للمشروعات المنفذة في مناطق ينعدم فيها الأمن الغذائي، وإعطاء الأولوية أيضا للمشروعات التي تتمتع بإدارة وتنظيم طيب.

٣٠- اضطرت مكاتب **البرنامج** الإقليمية إلى تركيز جهودها لتحديد المشروعات الصغيرة، مما لم يترك مجالا كافيا لأنشطة الرصد والتقييم. كما لم تؤخذ على الدوام في الاعتبار بعض الجوانب الهامة، مثل ضرورة توافر مقومات الاستدامة المالية للمشروعات الصغيرة. وبالرغم من أن الزيارات الميدانية تتضمن عادة سلسلة من المهام المختلفة (كتحديد (المشروع) و متابعته أيضا)، إلا أن الأولوية تعطى عادة للتحديد، نظرا لكميات الأغذية الهامة المتوافرة لأنشطة الغذاء مقابل العمل. وتعذرت أعمال الرصد والتقييم نظرا للمسافات الكبيرة التي ينبغي قطعها في مناطق تنعدم فيها تقريبا الطرق. وأخيرا، كان من نتائج إتباع نهج يتيح حرية " الطلب " أن تكاثرت الطلبات على المشروعات الصغيرة. ومما عوض، في بعض الحالات، الافتقار إلى متابعة الإنجازات، وجود الشركاء.

٣١- استخدمت عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – العملية مالي ٥٨٠٤ للترويج لنظام إعلامي للإدارة والمعلومات أطلق عليه اسم " جوليا ". وسيتحول هذا النظام بعد صقله إلى أداة فعالة يمكن تصديرها إلى مكاتب إقليمية أخرى **للبرنامج**. فهو يتيح جمع كافة المعلومات المتعلقة بمشروع ما، وتخطيط توزيع الأغذية، والتركيز على مناطق تحديد المشروعات، ومعرفة تاريخ تحركات الأغذية، والتحول إلى أداة لتخطيط الأنشطة.

النقل والإمداد

٣٢- خلال الفترة من شهر ديسمبر/ كانون الأول عام ١٩٩٧ حتى شهر أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٨، تم توزيع ٦٥٥ ٧ طنا من الأغذية. ويمثل هذا الرقم ٥٨ في المائة من الكميات المقررة. واتضح عند منتصف مدة التنفيذ أن وتيرة توزيع الأغذية اتفقت على نحو شامل مع الحجم المحدد للعملية ومع مدتها. والجدير بالذكر أن ٤٦ في المائة من الحبوب الموزعة تم شراؤها محليا. ويعتبر **البرنامج** مسئولا عن نقل الأغذية حتى مراكز التوزيع. ويتولى إدارة المخازن الموزعة على المناطق، والمؤجرة أو المقدمة من الحكومة، أمناء من موظفي الحكومة. أما حركة الأغذية في المخازن فتتم بناء على اعتماد مشترك من المختص في مكتب **البرنامج** ومن منسق **الإدارة القطرية لمشروعات البرنامج**. وكان المشروع مالي ٢٢٣١ (التوسع الرابع) يعمل بطريقة مختلفة نظرا لأن الإمداد والنقل كان تحت مسئولية الحكومة وحدها، بما في ذلك النقل الثانوي (من المخازن إلى المستفيدين).

٣٣- أما النظام المقرر بمناسبة بدء تنفيذ هذه العملية، فقد أتاح: (١) رصدا أفضل للأغذية حتى وصولها إلى المستفيدين؛ (٢) تنفيذا أسرع لأعمال النقل؛ (٣) تنسيقا طيبا للشحنات أو لشراء الأغذية نتيجة للاستغلال السليم لطاقات التخزين. وبفضل نظام إعداد التقارير، ومعالجة المعلومات، وتخطيط عمليات التسليم بما يتفق والاحتياجات، أمكن التغلب على مشكلة نفاذ المخزون، حتى في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٣٤- ونتيجة لذلك تحسنت إدارة الأغذية بشكل ملحوظ. وأصبح في الإمكان معرفة كميات الأغذية المتوافرة في أي وقت وحالتها، وروعيت معايير الجودة المعترف بها في تخزين الأغذية، وحالت الإجراءات المطبقة دون صرف أية كميات بدون رقابة. ولا تتعدى الخسائر في المخازن نسبة ٠,٤ في المائة، في حين يتحمل المسئول عن النقل الخسائر الناجمة عن المناولة والنقل. كما يسرت المستندات الإدارية المستخدمة في المخازن وأعمال الجرد التي تتم في نهاية كل شهر، عملية الإشراف.

٣٥- ومما ساعد على تعزيز فعالية العملية، توفير المعلومات كتابة على مختلف مستويات سلسلة النقل والإمداد، والإعلان في وسائل الإعلام (الإذاعة) عن أعمال تسليم الأغذية. ويراقب وكلاء المستفيدين عمليات التسليم. وبموجب عقد المشروع، يكون الشريك أو المستفيدون على علم بكميات الأغذية المقررة لهم وطبيعتها؛ علما بأن جميع وثائق صرف الأغذية ونقلها تحمل رقما موحدا يرتبط بالمشروع.

٣٦- كان **لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين** حق الأولوية في تخصيص الأغذية المقررة لإعادة التوطين. وتوافرت في أسرع وقت ممكن الأغذية المخصصة لأنشطة إعادة التوطين والاستقرار التي اضطلعت بها المفوضية مع تحملها تكاليف النقل من مراكز التسليم المتقدمة إلى مواقع التوزيع. ولا يجرى عادة تحديد علاقات البرنامج في مجال الإمداد والنقل مع باقي الشركاء على نحو مسبق. فمن الجائز أن يتولى النقل سواء **البرنامج** أو الشريك. وحتى الآن تحملت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وباقي الشركاء ٥٢ في المائة من تكاليف النقل إلى المناطق، ولكن بعد انسحاب المفوضية سيرتفع بالطبع نصيب البرنامج. وتعتبر تكاليف النقل الداخلي، والمناولة، والتخزين المقدرة للعملية وهي ٥٧ دولارا للطن، غير كافية. إلا أنه خلال النصف الثاني من العملية، بعد انتهاء مهمة المفوضية، سيترتب على إدارة الأنشطة المرتبطة بالتنمية)نتيجة لانتهاء عمليات إعادة التوطين)، وعلى تعدد المشروعات الصغيرة، ارتفاع تكاليف الإمداد والنقل. وبالتالي تتضح ضرورة إجراء دراسة معمقة لهيكل النقل الداخلي، والمناولة، والتقييم توطئة لاحتمال تعديله.

التوصيات

الانتقال من الطوارئ إلى التنمية

٣٧- من الموصى به مواصلة البحث لربط أعمال **البرنامج** بمشروعات يتولى إدارتها شركاء خارجيون (المنظمات غير الحكومية، الحكومات، التعاون الثنائي والدولي) بما يضمن تنظيما فنيا وتمويلا ملائمين وستمثل الأعمال التي لا تندرج في إطار مشروعات محددة، حجما كبيرا من الطلبات التي سيكون على مكاتب **البرنامج** الإقليمية وعلى **الإدارة القطرية لمشروعات البرنامج** معالجتها لفترة طويلة أخرى. كما أنها توصي ببذل جهد لتجميع الطلبات وترتيبها تبعا لموضوعات فنية محددة. ويجوز لهذه الغرض اتصال المكاتب المساعدة بالمنظمات غير الحكومية المحلية التي تتسم بالفعالية وبحجم ملائم لتكون بمثابة منظمات غير حكومية "مناوبة"، تتبنى الجمعيات المحلية وتشرف عليها، مما سيتيح **للبرنامج** تعظيم وسائله من أجل إتباع نهج اكثر انتظاما لتحقيق الأهداف الرامية إلى تكثيف الإنتاج الزراعي وإلى حماية الموارد الطبيعية. وبذلك ستتمكن المكاتب الإقليمية من تخطيط الأعمال بصورة أفضل، مع مراعاة، على سبيل المثال، الجداول الزمنية المخصصة للزرع، ومن احتلال موقعها كشريك فعلي في التنمية عن طريق التأكد من أن طرائق العمل واختيار الأهداف تتماشى تماما مع مبرر وجودها.

٣٨- من الضروري، في الإطار الزراعي والإيكولوجي لشمالي مالي، أن تصاحب الاستثمارات المنتجة إجراءات لحماية البيئة. وقد أثبتت أنشطة إحياء التربة وحماية الأراضي القابلة للزراعة فعاليتها كلما اتسع نطاقها وأنجزت بطريقة فعالة. ومن الضروري، من جهة أخرى، أن تكون للأنشطة أثرها على الأمن الغذائي. ورغبة في وضع تنظيم يعتمد على موضوعات فنية مشتركة، من الموصي به تركيز أنشطة الغذاء مقابل العمل على: (١) تنمية نهر النيجر (إعداد مناطق مروية في القرى، ومرافق لإنتاج المياه المخصصة لأعمال الري شبه الخاضعة للأشراف، وزراعات

الخضر، وإنعاش المراعي)؛ (٢) ترتيبات صيانة التربة والمياه (الخزانات) للزراعات الجافة؛ (٣) الأنشطة التي تهدف إلى إنعاش التربة وإلى حماية الأراضي القابلة للزراعة (إعادة التشجير وتثبيت الكثبان).

٣٩- ويوصى بأن تخضع الأنشطة الإنمائية لبرمجة سنوية. وبالنظر إلى طبيعة أعمال الدعم وإلى الجداول الزمنية الزراعية المطبقة في مختلف المناطق التي يشملها المشروع، يجوز تصميم البرمجة بطريقة تسمح بتخصيص فترة لتحديد المشروعات وفترة أخرى لتنفيذ الإنجازات ورصدها. وهكذا يتم في نفس الوقت وضع جدول زمني محدد لدورة المشروع لكل منطقة. كما أن تخطيط وبرمجة الأنشطة سيتيح اختيارا أفضل للأولويات وإدارة أحسن للأغذية المخصصة لمراكز التسليم المتقدمة ولمواقع المشروع، مع كل ما يترتب على ذلك من تأثير إيجابي على تكلفة الإمداد والنقل.

٤٠- ومن المتعين أيضا استخدام الموارد الفنية الحكومية المتوافرة ميدانيا بصورة أفضل. وهكذا من الموصى به إشراك الأقسام الفنية الإقليمية التابعة للوزارات في رصد المشروعات بشكل مباشر. ومن الضروري إشراك موظفي الأقسام الفنية في البعثات التي توفدها مكاتب **البرنامج** لتحديد المشروعات الصغيرة، ورصدها، وتقييمها. كما يجب تعيين أشخاص من ذوى القدرات وتحديد طرائق التعاون لكل منطقة.

٤١- ويوصى بتنقية قائمة المعايير المقررة لتحديد المشروعات الصغيرة واختيارها، مع استكمال هذه القائمة بالتعاون مع الأقسام الفنية. كما يتعين تحديد معايير لمقومات الاستدامة الاقتصادية والمالية، ومعايير بيئية تضاف إلى القائمة. ورغبة في تعزيز أعمال **البرنامج** لصالح المرأة، من الموصى به بحث الأفكار التي تقوم عليها المشروعات وتحديد محاور عمل **البرنامج** لصالح الأنشطة المولدة للدخل التي تتولاها عادة النساء – بما في ذلك فرص تحويل المعونة الغذائية إلى نقد لتمويل عمليات الائتمان الصغيرة.

٤٢- نظرا لضعف نسبة استخدام شق توزيع الأغذية بالمجان، من الموصى به تخفيض مخصصاته. كما يتعين إجراء مسح للأنشطة المحتملة التي تركز على المجموعات الضعيفة والتي لا تتمتع بأية مساعدة كالمعوقين والأيتام. ويجوز، على أساس هذا المسح، تصميم برمجة لاستخدام المخصصات المقررة لهذه الشق حتى نهاية العملية. وقد يكون من المفيد تجنيب جزء من هذه المخصصات للأنشطة الطارئة الصغيرة.

الإدارة

٤٣- بدا واضحا مدى ملائمة الأحكام الواردة في خطاب التفاهم الموقع من حكومة جمهورية مالي **والبرنامج** في باماكو في شهر يونيو/حزيران عام ١٩٩٧، ومن الضروري الإبقاء عليها. وتشير هذه الأحكام بصفة خاصة إلى طرائق تنفيذ المشروع.، وإلى مسئولية **البرنامج** في نقل المنتجات من المخازن إلى مراكز التسليم المتقدمة في تمبكتو، وموبتي، وجاو، وكيدال، وإلى مسئولية **الإدارة القطرية لمشروعات البرنامج** في تسلم سلع **البرنامج** وتخزينها في مخازنها الإقليمية وإلى مسئولية **البرنامج** في نقل هذه الأغذية فيما بعد وفي توزيعها. ومن الضروري مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز الرصد والتقييم. كما أنه من الموصى به الاسترشاد بنص وروح البروتوكول الموقع في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش مالي، لتصميم خطط العمليات اللازمة لتنفيذ البرنامج القطري.

٤٤- وتقتضي مراعاة هذه الأحكام الإبقاء على قدرة مكاتب **البرامج** الإقليمية على العمل في موبتي، وتمبكتو، وجاو، وكيدال، بل وتعزيزها، لأنه بدونها ستكون أنشطة **البرنامج** في محافظات شمالي مالي غير مجدية. ويخشى أن يؤدى

تنفيذ البرنامج القطري إلى تقلص الوسائل المصاحبة والتنظيمية (تكاليف غير مباشرة) التي استفادت منها عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. ومن الموصى به مواصلة الجهود المبذولة بالفعل لضمان أنشطة التمويل الخارجي المصاحبة.

٤٥- في كل مرة تتوافر فيها موارد نقدية، من توصى به أن يواصل **البرنامج** على أساس من الأولوية شراء المنتجات الغذائية من الأسواق المحلية تبعا للمتوافر منها وللامتيازات السارية حاليا في البلد. فمن المحتمل أن تتوافر موارد مخصصة للعملية في التاريخ المحدد لاختتام عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش (يونيو/حزيران ١٩٩٩). ومن الموصى به استخدام هذه الموارد فيما بعد هذا التاريخ بما يحقق الانتقال الملائم إلى البرنامج القطري. وسوف يتيح ذلك تعزيز الإنجازات فيما يتعلق بالإدارة المحسنة لأنشطة الغذاء مقابل العمل، وتخطيط العمليات بصورة أفضل، والأبطأ من وتيرة عمليات تحديد المشروعات مع إفساح الوقت للرصد والتقييم.

النقل والإمداد

٤٦- توصي بعثة الإمداد بمواصلة وضع نظام النقل والإمدادات وفقا للمبادئ المقررة عند بدء العملية. ونظرا لأن الموظفين المختصين قد أصبحوا على دراية تامة بأسس النقل والإمداد وبمبادئ **البرنامج** التشغيلية، ففي استطاعتهم المشاركة في تحسين هذا النظام. ولا تعتبر الإجراءات والوثائق قاصرة على عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش – مالي ٥٨٠٤، بل وضعت بحيث تتواءم مع مشروعات **البرنامج** الإنمائية الأخرى. وتوصي البعثة إدارة المشروعات في المستقبل وفقا لنفس الطرائق. ويجوز للبلدان الواقعة في المنطقة الفرعية التي يضطلع فيها **البرنامج** بأنشطته، الاسترشاد بالنظام المتبع في مالي.

٤٧- نظرا للظروف الاقتصادية للبلد في الوقت الحالي، قد يكون من الضروري أن يستمر **البرنامج** في تحمل غالبية تكاليف النقل والإمداد. وفيما يتعلق بنقل الإمدادات إلى مراكز التسليم المتقدمة، نوصي بالإبقاء على مبدأ النقل التجاري. أما فيما يتعلق بنقل المواد إلى المشروعات، فتوصي بالإبقاء على أساليب النقل الثلاثة المستخدمة حاليا : (١) النقل التجاري الذي ينظمه، ويجريه، ويموله **البرنامج**؛ (٢) النقل الذي ينظمه، وينفذه، ويجريه الشريك؛ (٣) النقل الذي ينظمه ويجريه الشريك بمساهمة **البرنامج** المالية، على أن يكون اختيار البدائل تبعا لقدرات الشركاء في مجال النقل والإمداد وقدراتهم المالية.

٤٨- إلا أنه يجب على **البرنامج** أن يكون على علم مسبقا بقدرات الشركاء المحتملين في مجالا لإمداد والنقل. ونوصي بإضافة تحليل لقدرات الشركاء في مجال الإمداد والنقل، ولمسئوليات كل طرف من الأطراف على خطة العمليات. وسيتمتع نظام الإمداد والنقل بفعالية أكبر لو تم تخطيط العمليات الإنمائية بصورة أفضل. وبعد الانتهاء من تنفيذ نظام الإمداد بالكاملة ستتضح عدم ضرورة اللجوء إلى خبير دولي في النقل والإمداد. وسيضطلع المسئول عن مكتب التنسيق في موبتى بالمسئولية الشاملة للإمدادات مع إمكانية تفويض الغير بالمهام التشغيلية.

الملحق

توزيع الأغذية والمستفيدين بحسب الاستخدام والمناطق
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ – سبتمبر/أيلول ١٩٩٨

	الغذاء مقابل العمل		الغذاء مقابل التدريب		توزيع الأغذية بالمجان		بدل إعادة التوطين				المجموع	
	الكمية بالطن	المستفيدون	الكمية بالطن	المستفيدون	الكمية بالطن	المستفيدون	الكمية بالطن	المستفيدون	الكمية بالطن	النسبة المئوية	المستفيدون	النسبة المئوية
موبتي	٦٣٧ ٤٧٣	٣١ ١٦٨	٤ ١٩٣	٧٥٣	٩١ ٧٩٢	٥ ٥٩٧	١٤٥ ٩٨٦	٣ ٨٠٥	٨٧٩ ٤٤٤	١٢	٤١ ٣٢٣	١٨
غاو وكيدال	٢ ٧٠١ ٠٨٤	٧٧ ٤٩٥	٨٤ ٧٩٤	٢١ ٩٤٦	٧١ ٧٧١	١١ ٥١٣	٦٦٥ ٧٦٧	١٨ ٤١٥	٣ ٥٢٣ ٤١٦	٤٦	١٢٩ ٣٦٩	٥٨
تمبكتو	٢ ٨٠٠ ١٨١	٢٨ ٥٨٨	٢٥ ٤٠٢	١٢ ٨٧٧	١٥ ٧٧١	٩٤٧	٤١٢ ٠٥٩	١٠ ٢١٧	٣ ٢٥٣ ٤١٣	٤٢	٥٢ ٦٢٩	٢٤
المجموع	**٦ ١٣٨ ٧٣٨**	**١٣٧ ٢٥١**	**١١٤ ٣٨٩**	**٣٥ ٥٧٦**	**١٧٩ ٣٣٤**	**١٨ ٠٥٧**	**١ ٢٢٣ ٨١٢**	**٣٢ ٤٣٧**	**٧ ٦٥٦ ٢٧٣**		**٢٢٣ ٣٢١**	
النسبة المئوية	٨٠	٦١	١	١٦	٢	٨	١٦	١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠